

بَدَايَةُ الْفِكَارِ
شَرْحُ أَصُولِ الْفِقْهِ وَتَوْضِيحُ مَتْنِهِ

دع

i

دع

عمر

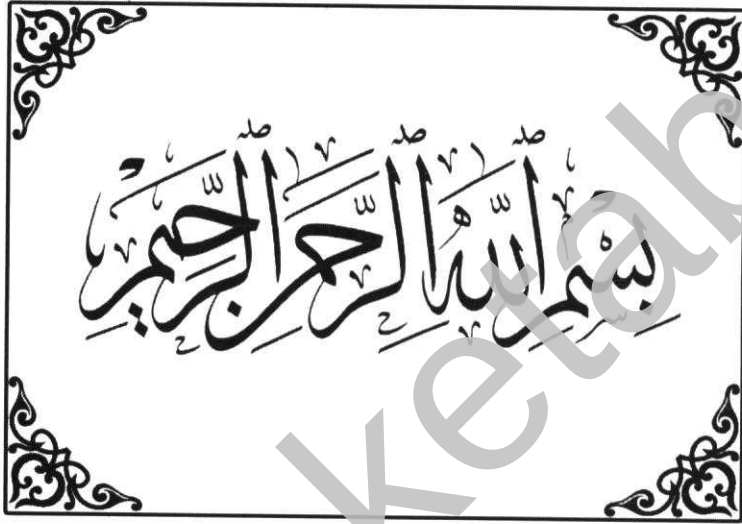
بَيِّنَاتُ الْإِسْلَامِ

شَرْحُ أَصُولِ الْفِقْهِ وَتَوْضِيحُ مَثْنِهِ

الجزء الأول

بقلم

الشيخ علي الساعدي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.
وبعد لا شك في أنَّ مسائل أصول الفقه هي مصباح الفقيه وملاذه في عملية
استنباط الحكم الشرعي، خصوصاً عندما تعوزه الأدلة الاجتهادية الأخرى أو
تعارض، حتى قيل إن الأقدر من المجتهدين على كبريات مسائل الأصول
وصغرياتهما هو الأقدر على الاستنباط.

وبغض النظر عن مدى دقة هذه القولة في حدّ نفسها، إذ تكتنف عملية
الاستنباط مهارات ومعارف أخرى مرتبطة بالفقه ممّا يضيق دائرة الحاجة إلى مسائل
الأصول النظرية في كثير من المسائل الشرعية إلى الحدّ الذي يكون دور الأصول
فيها نحواً من التطبيق المباشر للكبريات المسلمة كحجية خبر الثقة، وحجية ظواهر
الألفاظ التي لا تخلو منها مسألة فقهية تقريباً، ولا تُعدّ المهارة المصروفة تجاهها
مهارة أصولية بقدر كونها فقهية وما يرتبط بالفقه.

وكيف كان، فلا يمكن إنكار دور تطوّر مسائل علم الأصول نظرياً ونظريتيّاً
في تطوّر الفقه ومثانة بناء مسائله، وبالتالي دقة النتائج المعتمدة عليها طالما أن
المسألة الأصولية هي الحدّ الأوسط في كبرى الاستنباط.

وغير خفي أنّ من أهم المتون الدراسية لعلم الأصول على مستوى السطوح المتوسطة للدراسة في الحوزات العلمية هو كتاب (أصول الفقه) للمرحوم آية الله الشيخ محمد رضا المظفر؛ إذ نجح هذا الكتاب في أن يكسب ثقة المحصلين في أروقة الحوزة المختلفة، ويشغل بنجاح لسنين متطاولة متطلبات المعرفة بمسائل هذا العلم على المستوى الذي يهيئ الطالب لتلقي مباحث علم الأصول في مستوى السطح العالي في كتاب آخر مثل كفاية الأصول للآخوند الخراساني قدس، ولذلك تجد أنّ الكتاب يأخذ على عاتقه بلورة آخر الأفكار في مسائل العلم إلى العصر الذي تلقى فيه مصنفه تلك الأفكار من أساتذته، ولما كان هدف المصنف - كما يبدو - تقديم موجز وافٍ بأهم مسائل ذلك العلم ضمن مستوى معين، وبمنهجية حديثة، وأسلوب حديث في العرض، والمناقشة بصياغة أدبية جديدة لكنها متينة ومشحونة بالمحتوى العلمي بأقلّ العبارات وبمستوى غير مبسوط من الألفاظ، منع الكتاب عن المتناولين له جانبه وعسر على المرتادين الانتهال من فيض وارده إلا بالاستعانة بأستاذ متمرس سبر أغوار الكتاب قبل ذلك.

ومن هنا، كان الدارسون للكتاب يحتاجون إلى أساتذة متمرسين في تلك الأفكار قد حصلوها من مستويات أعلى أو تتبّعوها في الكتب المختصة في هذا المجال لكي يذللوا للطلبة في ذلك المستوى عبارات الكتاب، ويفكّوا غامضها، ويبسطوا مستغلقتها، ويبينوا أفكارها بنحو يسهّل على المتلقي الدارس لذلك التنبّه واستيعاب المطالب على طبيعتها بالمستوى الذي تسمح به المرحلة التي هو عليها، وبأقرب صورة لما رامه كاتبها.

وقليل هم الذين انتبهوا لحاجة كتاب أصول الفقه - للأسباب المتقدمة - إلى صرف الهمّة والنشاط نحو شرح هذا الكتاب شرحاً مكتوباً يكون تذكرةً للأستاذ ومرجعاً، وللطالب تبصرةً وفهماً، فكان فضيلة الشيخ علي الساعدي (دام عزّه) ممن شمرّ ساعد الجّد لشرح عبارات ومطالب الكتاب والوصول بدارسه إلى ساحل مرادات المصنّف والتقاط لآلئ معانيه ومقاصده من أصداف ألفاظ عباراته، وفي مختلف فصول الكتاب على طول أجزائه الأربعة.

ويظهر منه (دام عزّه) أنّه قد أرّقه ما يراه من الصعوبة التي يكابدها الاثنان المتناولان للكتاب - المدرّس والدارس -، فالأوّل في طول الوقت الذي يقضيه في التطواف على المصادر المناسبة لتحضير الدرس، والثاني في صعوبة التحضير والمراجعة وتتميم الفائدة مع ندرة المصادر المتاحة لشرح خصوص عبار هذا الكتاب بأسلوب بسيط مسترسل، فاهنأني (دام عزّه) إلى تدوين خلاصات دروسه المعدّة لتدريس ذلك الكتاب، ومن ثمّ تجميعها بعد تشذيبها تحت متون الكتاب في أماكنها المناسبة.

ولما كانت مجلّة (دراسات علميّة) مهتمة بكلّ ما يسهم في دفع عجلة النشر والإفادة في علمي الفقه والأصول وما يرتبط بهما بالإضافة إلى نشر البحوث المختصّة بالعلمين المذكورين، ولأهميّة الكتاب المشروح ودوره في إعداد الطلبة في المرحلة التي يمثلها، أخذت على عاتقها طباعة هذا الشّرح وتيسيره للدارسين والمختصّين إثراء لمصادر هذا العلم على النحو الذي يُسهم في تيسير ما حده.

وإذ يسرّ مجلّة (دراسات علميّة) أن تتقدّم بوافر شكرها لفضيلة الشيخ المؤلّف (دام عزّه) على الجهود التي بذلها خلال ستّ سنوات قضّاها مع الكتاب (شّرحاً وتوضيحاً)، فإنّها تأمل أن يقع هذا الشّرح موقع الرضا عند المهتمّين والمختصّين فيكون رصيّداً يضاف إلى ما تقدّمه المجلّة من منشورات تساهم في تركيز عملها ودفعه نحو مزيد من التقدّم والانتشار، وما توفّقنا إلّا بالله عليه نتوكّل وإليه نيب.

مجلّة دراسات علميّة

٣ شوال ١٤٤٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،
وأفضل الصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف بريته محمد المبعوث رحمة
للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
تطهيراً، واللعن الدائم على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

وبعد، فإن كتاب (أصول الفقه) الذي صنّفه العلامة المجدد الشيخ محمد رضا
المظفر رحمته الله (١٣٨٣ هـ) يمثل موقعاً مهماً في أوائل مرحلة السطوح، حيث يقف
الطالب من خلاله على دورة اصولية مختصرة بأسلوبٍ منهجي يوفر له إطلالة جيدة
على كتاب (كفاية الأصول).

وبعد أن وفقني الله تعالى لتدريس كتاب (أصول الفقه) لعدة دورات، استقرّ
الرأي - بعد التوكّل عليه تعالى - على كتابة شرحٍ يبيّن مطالب الكتاب بأسلوبٍ يبتعد
عن الإيجاز المخلّ ويتأى عن الإطناب الممل، ويوضح عبارات المتن، ويتوقّف عند
ما ينبغي التوقّف عنده، ويُمهّد للطالب الوقوف على مطالب (الكفاية) ونهّم آراء
مصنّفها الآخوند رحمته الله في مختلف المسائل الأصولية المطروحة في (أصول الفقه).

ورأيت من النافع للطلاب أن يتعرّف - قدر الإمكان - على أهمّ الأقوال في
المطلب الأصولي، ونسبة كلّ منها إلى صاحبه وفق التسلسل الزمني، وكان التركيز
في هذا الجانب على أصحاب المصنّفات المعروفة التي يُطمأن بأنّ المصنّف رحمته الله قد

لاحظَ جُلَّها عند تأليفه للكتاب، ابتداءً بالمحقق الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني رحمتهما (١٠١١ هـ) في كتابه (معالم الدِّين وملاذُ المجتهدين)، والشيخ البهائي تذت (١٠٣١ هـ) في كتابه (زُبدة الأصول)، والفاضل التّوني تذت (١٠٧١ هـ) في كتابه (الوافية في أصول الفقه)، والسيد محسن الأعرجي تذت (١٢٢٧ هـ) في كتابه (المحصول في علم الأصول)، والمحقق القمي تذت (١٢٣١ هـ) في كتابه (القوانين المُحكّمة في الأصول)، والمحقق التقي تذت (١٢٤٨ هـ) في حاشيته على المعالم المسماة (هداية المسترشدين)، وأخوه المحقق الشيخ محمد حسين تذت (١٢٦١ هـ) في (الفصول الغروية في الأصول الفقهية)، ومروراً بالشيخ الأعظم الأنصاري تذت (١٢٨١ هـ) في كتابه الخالد (فوائد الأصول)، وتقارير بحثه (مطارح الأنظار)، والمحقق الآخوند تذت (١٣٢٨ هـ) في تحفته (كفاية الأصول)، والمحققين الثلاثة رحمهم - مشايخ المصنّف رحمهم - وهم المحقق الثاني تذت (١٣٥٥ هـ) في تقريره بحثه (فوائد الأصول) و(أجود التقارير)، والمحقق الأصفهاني تذت (١٣٦١ هـ) في تعليقه على الكفاية (نهاية الدرية)، والمحقق العراقي تذت (١٣٦١ هـ) في تقارير بحثه (نهاية الأفكار) وكتابته (مقالات الأصول)، والسيد الحكيم تذت (١٣٩١ هـ) في حاشيته على الكفاية (حقائق الأصول)، وانهاءً بالسيد الخوري تذت (١٤١١ هـ) في عدّة من تقارير بحثه منها (دراسات في علم الأصول) و(مصباح الأصول) و(مصايح الأصول) و(الهداية في الأصول) و(محاضرات في أصول الفقه).

وزيادةً في الفائدة العلمية، فقد تكفّل هذا الشّرح بمنح الطّالِب فرصة الاطلاع الجزئي على آراء ثلاثة من القدماء، وهم السيد المرتضى تذت (٤٣٦ هـ) في كتابه

(الذريعة إلى أصول الشريعة)، والشيخ الطوسي رحمته (٤٦٠ هـ) في كتابه (العدة في أصول الفقه)، والمحقق الحلي رحمته (٦٧٦ هـ) في كتابه (معارج الأصول)، مضافاً إلى العلامة الحلي رحمته (٧٢٦ هـ) في كتبه الثلاثة (مبادئ الوصول إلى علم الأصول) و(تهذيب الوصول إلى علم الأصول) و(نهاية الوصول إلى علم الأصول).

وقد اعتمدت في الشرح على الطبعة الأولى لكتاب (أصول الفقه) التي طُبعت في أواخر حياته رحمته، والتي تبدئ بكلمة لزعيم الطائفة الإمام الخوئي رحمته، والتي كان لي شرف الحصول عليها عارية من أستاذي سماحة آية الله السيد محمد رضا السيستاني (أطال الله تعالى في عمره الشريف).

هذا، وقد حرصت - كل الحرص - على تخريج الآيات القرآنية والأحاديث التي أوردها المصنف رحمته في المتن مع ضبطها بالشكل، ووضع الحركات الإعرابية في المواضع المطلوبة، مضافاً إلى توضيح قواعد (علم التّركيم) للمساعدة في معرفة المعنى المقصود من خلال وضع الأقواس والعلامات الشارحة والفوارز وغيرها، وقد أقيمت الإرجاعات التي ذكرها رحمته في ضمن المتن من دون أيّ تغيير، كما أوردت الهوامش المذكورة في أسفل الصفحة - من تعليقات وتخريجات - مصدرةً بكلمة (هامش) تمييزاً لها عما يُذكر لتوضيح المتن.

وقد أخذ هذا العمل (شرحاً وتوضيحاً) مني جُلّ أوقات العطل الصّيفية وأيام المناسبات الدّينية المتوزّعة على عدّة سنواتٍ ابتدأت عقيب الانتهاء من آخر دورة تدريسية للكتاب في العام ١٤٣٤ هـ، حتى من الله تعالى عليّ بإكماله في أواخر العطلة الصّيفية للعام ١٤٤٠ هـ.

وقد كانت في النَّفس رغبةً في ملاحظة بعض الشُّروح المتيسِّرة للكتاب (ولو في الجملة)، ولكنَّ سيفَ الوقتِ - على عادته - كان قاطعاً، فحالٌ بيني وبين ذلك، والله تعالى الحمدُ على كلِّ حالٍ.

ولا يفوتني أنْ أقدِّم جزيلاً شكري ووافراً امتناني إلى إدارة مجلة (دراسات علمية) الغراء، وأخصُّ بالذكر جناب الأخ الفاضل السيد جواد الموسوي الغريفي (دام توفيقه) لتكفلهم بالإخراج الفني للشرح وطباعته، فجزاهم الله تعالى خيرَ جزاءِ المحسنين، وأقاهم ذخراً وملاًذاً لطلاب حوزتنا العلمية المباركة.

وختاماً، أسأل الله تعالى أنْ يتقبَّل هذا العملَ القليلَ المتواضعَ قُرْبَةً إلى وجهه الكريم، وأنْ ينفعنا به يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنونٌ، إنَّه وليُّ ذلك، وما توفيقي إلا بالله تعالى، والحمدُ لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

لرَّاجي رحمةَ ربِّه ورضوانه

علي حسن الساعدي

٢٩ ذي الحجة، الحرام ١٤٤٠ هـ

الإهداء

إلى والديَّ - اللذين غَمَراني بحنانهما حين كنتُ صغيراً،
وسعرتُ بألمٍ فراقهما حين صِرْتُ كبيراً - أهدي ثوابَ هذا
العمل البسيط المتواضع، وأعلمُ يقيناً أنَّه قطرةٌ من بحرِ
أفضالهما عليَّ. سائلاً المولى الكريم ﷺ أن يجعل ثوابه خالصاً
في ميزان حسناتهما، وأن يتغمدهما بواسعِ رحمته، ويعاملهما
بجزيل غفرانه، وأن يرضيهما عني إن كنتُ - لا سَمَحَ اللهُ -
قد قصَّرتُ في حقِّهما، إنه سميعٌ مجيبٌ.

لا عَذَّبَ اللهُ أُمِّي إِنَّهَا شَرَبَتْ
حُبَّ الوَصِيِّ رَغَاءً نَجِيمَ اللَّبَنِ
وَكُنَّ لِي وَالِدٌ يَهْوَى أَبَا حَسَنِ
فَصِرْتُ مِنْ ذَا وَذِي أَهْوَى أَبَا حَسَنِ

فهرس الموضوعات التفصلي

٧	مقدمة الناشر
١١	مقدمة المؤلف
١٥	الإهداء
١٧	كلمة السيد الخوئي
	المُحل:
٢١	التعريف الأول المشهور لعلم الأصول
٢٢	توضيح أهم الألفاظ الواردة فيه
٢٣	هذا التعريف للحكم أحسن من تعريفه القديم
٢٤	اعتراضان واردان على التعريف
٢٥	التعريف الثاني لصاحب الكفاية
٢٦	التعريف الثالث للمصنّف
٢٧	ثلاثة اعتراضات على تعريف المصنّف
٢٩	تطبيق التعريف على آية الصلاة
٣١	توضيح المتن
٣٥	تقسيم الحكم إلى واقعي وظاهري
٣٥	الإطلاقان المعروفان للحكم الظاهري
٣٦	تقسيم الدليل إلى اجتهادي وفقاهتي
٣٨	توضيح المتن

- ٤١ موضوع علم الأصول
- ٤١ الخلاف في ضرورة وجود الموضوع
- ٤٢ الأقوال في تحديد موضوع علم الأصول
- ٤٣ الأول: الأدلة الأربعة (بها هي أدلة)
- ٤٣ الثاني: الأدلة الأربعة (بها هي هي)
- ٤٤ الثالث: الكلّي المطبق على موضوعات المسائل
- ٤٤ الرابع: كل ما يصلح لأن يكون دليلاً
- ٤٥ الأقوال في ما به تمايز العلوم
- ٤٥ الأول: تمايز العلوم بتمايز الموضوعات
- ٤٥ الثاني: تمايز العلوم بتمايز أغراضها
- ٤٦ الأول: تمايز العلوم بتمايز المحمولات
- ٤٦ الرابع: انتفاء الحاجة إلى ذلك
- ٤٦ الخلاف في تحديد مناط العَرَض الذاتي
- ٤٧ أقسام العارض على الشيء
- ٤٨ الأنحاء الثلاثة المعروفة للواسطة
- ٤٩ قولان في تحديد ضابط العَرَض الذاتي
- ٤٩ أولهما: أحد الأقسام الثلاثة الأولى
- ٤٩ ثانيهما: ما يلحق موضوعه بلا واسطة في العروض
- ٥١ توضيح المتن

٥٣	فائدة علم الأصول
٥٥	مقولة: ((الله في كل واقعة حكم))
٥٦	تقسيم أبحاث علم الأصول إلى أربعة أقسام
٥٧	الأول: مباحث الألفاظ
٥٧	الثاني: الملازمات العقلية
٥٨	الثالث: مباحث الحجج
٥٩	الرابع: الأصول العملية
٦٠	توضيح المتن
٦٥	المقدمة، وفيها أربعة عشر مبحثاً
٦٥	المبحث الأول: حقيقة الوضع
٦٥	في تفسير علاقة اللفظ والمن ثلاثة اتجاهات
٦٥	الاتجاه الأول: العلاقة ذاتية
٦٦	في المراد من العلاقة الذاتية احتمالان
٦٧	الاتجاه الثاني: العلاقة جعلية، وتحت عدة مسالك
٦٧	المسلك الأول: الملازمة الواقعية
٦٧	المسلك الثاني: الاعتبار والأقوال المندرجة فيه
٦٩	المسلك الثالث: التعهد
٦٩	الاتجاه الثالث: الوَسْطية بين الاثنين
٧٠	توضيح المتن

٧٣	المبحث الثاني: تحديد الواضع
٧٣	النَّظَرِيَّةُ الأولى: الوضع إلهي
٧٤	الوجوه المذكورة لإثبات هذه النَّظَرِيَّة
٧٥	النَّظَرِيَّةُ الثانية: الوضع بشري، وتحتها أقوال
٧٥	الأول: الواضع شخصٌ واحدٌ محدّد
٧٥	الثاني: الواضع شخصٌ واحدٌ أو جماعة
٧٥	الثالث: الواضع أشخاصٌ متعدّدون
٧٦	مختار المصنف
٧٧	توضيح المتن
٧٩	المبحث الثالث: تقسيم الوضع إلى تعييني وتعيني
٨٠	الإشكال الوارد على هذا التقسيم
٨٠	الجواب عن الإشكال المذكور بجوابين
٨٢	توضيح المتن
٨٥	المبحث الرابع: أقسام الوضع
٨٥	تصوّر المعنى تارةً بنفسه وأخرى بوجهه
٨٦	المراد من الوضع هنا هو تصوّر المعنى
٨٧	الأقسام الأربعة المعروفة للوضع
٨٧	الأول: الوضع خاصّ والموضوع له خاصّ
٨٧	الثاني: الوضع عامّ والموضوع له عامّ

٨٨	الثالث: الوضع عامّ والموضوع له خاصّ
٨٨	الرابع: الوضع خاصّ والموضوع له عامّ
٩٠	توضيح المتن
٩٥	المبحث الخامس: استحالة القسم الرابع
٩٥	تصوّر العامّ بنفسه قد يكون مع الواسطة
٩٦	رجوع القسم الرابع إلى القسم الثاني
٩٩	توضيح المتن
١٠٣	المبحث السادس: وقوع القسم الثالث وتحقيق المعنى الحرفي
١٠٣	تقسيم الكلمة باعتبار معانيها إلى قسمين
١٠٤	الأقوال في المعنى الحرفي تنحصر في اتجاهين
١٠٤	الاتجاه الأول: نفي وضع الحرف لمعنى أصلاً
١٠٥	الاتجاه الثاني: القبول بوضعه لمعنى، وتحت مسلكان
١٠٥	المسلك الأول: اتحاد معناه مع معنى الاسم
١٠٦	المسلك الثاني: مغايرة معناه لمعنى الاسم، وتحت أقوال
١٠٧	توضيح المتن
١١١	توضيح مختار المصنّف
١١١	المعاني الموجودة في الخارج على نحوين
١١٢	إثبات أصل وجود النسبة في الخارج
١١٣	إثبات أنّ وجود النسبة غير مستقل

- ١١٤ حكمة الواضع تقتضي الوضع لكلا النحويين
- ١١٥ تطبيق ذلك على مثال
- ١١٦ توضيح المتن
- ١٢١ بطلان القولين الأولين
- ١٢٢ جواب الكفاية عن إشكال الترادف
- ١٢٣ ردّ المسئق النائي على الجواب
- ١٢٤ توضيح المتن
- ١٢٧ زيادة إيضاح
- ١٢٧ توضيح ذلك في مثال ((كَبْتُ بالضم))
- ١٢٨ الرواية المنسوبة إلى أمير المؤمنين
- ١٢٩ هذه الرواية مروية بطرق العامة
- ١٣٠ توضيح المتن
- ١٣٣ الأقوال في تشخيص الوضع في الحروف
- ١٣٣ الأول: الوضع عامّ والموضوع له عامّ والمستعمل فيه عامّ
- ١٣٣ الثاني: الوضع عامّ والموضوع له عامّ والمستعمل فيه خاصّ
- ١٣٣ الثالث: الوضع عامّ والموضوع له خاصّ
- ١٣٤ مزيد توضيح لمختار المصنّف
- ١٣٤ مختاره يشتمل على دعويين
- ١٣٤ أولاهما: الوضع في الحروف عامّ

١٣٦	 ثانيتها: الموضوع له فيها خاص
١٣٨	 توضيح المتن
١٤١	 المبحث السابع: المجاز بالطبع أو بالوضع
١٤١	 استعمال اللفظ في المعنى له ثلاثة أنحاء
١٤٢	 إشارة إلى رأي السكاكي في المجاز
١٤٣	 الخلاف في مناط صحة المجاز
١٤٣	 القول الأول: توقف صحته على الترخيص
١٤٣	 القول الثاني: صحته تابعة للطبع والذوق
١٤٤	 مختار المصنف في مصحح المجازية ودليله
١٤٥	 توضيح المتن
١٤٧	 المبحث الثامن: تبعية الدلالة للإرادة
١٤٧	 تقسيم الدلالة إلى أقسامها الثلاثة
١٤٨	 الخلاف في أن الدلالة الوضعية تصوورية أو تصديقية
١٤٩	 الخلاف في تبعية الدلالة للإرادة وعدمها
١٤٩	 القول الأول: إنكار تبعيتها للإرادة
١٤٩	 القول الثاني: البناء على التبعية
١٥٠	 بيان مراد ابن سينا والخواجه الطوسي
١٥١	 الاستشهاد بمثالي طريقة الباب والافتات
١٥٣	 توضيح المتن

- المبحث التاسع: تقسيم الوضع إلى شخصي ونوعي ١٦١
- للوضع الشخصي عدة مواضع أشهرها اثنان ١٦١
- محل الوضع النوعي هو الهيئات بنوعها ١٦١
- التمثيل له بوضع هيئة الفعل الماضي ١٦٣
- توضيح المتن ١٦٥
- المبحث العاشر: وضع المركبات ١٦٧
- محل الخلاف وجود وضع للمركب غير وضع مواده وهيئاته ١٦٧
- القول الأول: نفي وجود وضع جديد للمركب ١٦٨
- القول الثاني: البناء على وجوده ١٦٨
- إيراد الكفاية على الوضع للمركبات ١٦٨
- محاولة جعل النزاع لفظياً ١٦٩
- توضيح المتن ١٧٠
- المبحث الحادي عشر: علامات الحقيقة والمجاز ١٧٣
- لا قيمة لهذا المبحث على مبنى المتأخرين ١٧٣
- العلامة الأولى: التبادر ١٧٤
- إشكال الدور ١٧٥
- رد إشكال الدور بجوابين ١٧٥
- اعتراض آخر على التمسك بالتبادر ١٧٧
- توضيح المتن ١٧٩

١٨٥	 العلامة الثانية: عدم صحّة السّلب وصحّته
١٨٥	 القسمان الرئيسان المعروفان للحمل
١٨٦	 الانتفاع بهذه العلامة يقع في مراحل ثلاثة
١٨٦	 المرحلة الأولى للاستفادة من عدم صحّة السّلب
١٨٧	 المرحلة الثانية للاستفادة
١٨٨	 المرحلة الثالثة للاستفادة
١٨٩	 استثناء حالة واحدة من ذلك
١٩٠	 إشكال الدّور والجواب عنه
١٩٠	 اعتراض آخر على التّمكك بعدم صحّة السّلب
١٩٢	 تلخيص الأقوال في هذه العلامة
١٩٣	 توضيح المتن
٢٠١	 العلامة الثالثة: الأطراد
٢٠١	 تفسير المصنّف له يواجه اعتراضاً
٢٠٢	 الجواب عن الاعتراض المذكور بجوابين
٢٠٢	 تمامية هذا الاعتراض عند المصنّف
٢٠٤	 توضيح المتن
٢٠٧	 المبحث الثاني عشر: الأصول اللفظية
٢٠٧	 الشكّ الحاصل عند المخاطب على نحوين
٢٠٧	 محلّ الرجوع إلى أصالة الحقيقة

٢٠٩	استعراض الأصول اللفظية
٢٠٩	الأول: أصالة الحقيقة
٢٠٩	الثاني: أصالة العموم
٢١٠	الثالث: أصالة الإطلاق
٢١١	الرابع: أصالة عدم التقدير
٢١١	أصلان ملحقان بهذا الأصل
٢١٢	الخامس: أصالة الظهور
٢١٢	الأنحاء الثلاثة للكلام باعتبار الدلالة
٢١٣	لا أصل للعقلاء سوى (الظهور)
٢١٥	توضيح المتن
٢٢٥	حجية الأصول اللفظية
٢٢٥	المعروف حجيتها ببناء العقلاء بملاك الظهور
٢٢٥	قول (بعض الفحول) المخالف للمشهور
٢٢٦	شروط الأخذ بالسيرة العقلانية
٢٢٧	توضيح المتن
٢٣١	المبحث الثالث عشر: الترادف والاشتراك
٢٣١	الخلاف في وقوع الترادف
٢٣١	القول الأول: إنكار وقوع الترادف
٢٣٢	القول الثاني: إمكان وقوعه

٢٣٢	 الاحتمالات في منشأ حصول الترادف
٢٣٤	 الخلاف في وقوع الاشتراك
٢٣٥	 القول الأول: إمكانه بل وقوعه مطلقاً
٢٣٥	 القول الثاني: استحالة وقوعه مطلقاً
٢٣٥	 القول الثالث: وقوعه في اللغة فقط
٢٣٥	 القول الرابع: ضرورة وقوع الاشتراك
٢٣٦	 الاحتمالات في منشأ حصول الاشتراك
٢٣٧	 توضيح المتن
٢٣٩	 استعمال اللفظ المشترك في أكثر من معنى
٢٣٩	 أنحاء استعمال اللفظ
٢٤١	 الخلاف في حقيقة (الاستعمال)
٢٤٢	 أهم الأقوال في أصل المطلب أربعة
٢٤٢	 أولها: امتناع استعمال اللفظ في أكثر من معنى
٢٤٢	 الامتناع المذكور عقلي بناءً على المسلك الأول
	 ثانيها: إمكان الاستعمال عقلاً وجوازه عُرفاً مع التفصيل
٢٤٤	 بين المفرد وغيره
٢٤٤	 ثالثها: إمكان الاستعمال عقلاً وعُرفاً بلا تفصيل
٢٤٤	 رابعها: إمكانه عقلاً وامتناعه عُرفاً
٢٤٥	 توضيح المتن

٢٥١	تنبيهان
٢٥١	التنبيه الأول: انتفاء الخصوصية للمشارك
٢٥٢	التنبيه الثاني: مناقشة قول المعالم
٢٥٢	استدلال صاحب المعالم المدّعاء
٢٥٣	إبطال صاحب الكفاية لدليل المعالم
٢٥٤	التأييد الذي ذكره صاحب المعالم
٢٥٦	خلاف المدّعاء في ما مرّ المعتبر في التثنية والجمع
٢٥٦	إبطال تأييد المعالم
٢٥٨	توضيح المتن
٢٦٣	المبحث الرابع عشر: الحقيقة الشرعية
٢٦٣	الوضع التعيني غير الصريح
٢٦٤	معاني العبادات مختزعة بخلاف المعاملات
٢٦٥	الأقوال الرئيسة في الحقيقة الشرعية ثلاثة
٢٦٥	الأول: ثبوت الحقيقة الشرعية مطلقاً
٢٦٥	الثاني: نفي ثبوتها مطلقاً
٢٦٦	الثالث: التفصيل بلحاظ الأزمان
٢٦٦	مختار المصنّف في المقام
٢٦٧	ثمرة مبحث (الحقيقة الشرعية)
٢٦٨	نفي ترتّب الثمرة المدّعاء

٢٧٠	توضيح المتن
٢٧٧	الصَّحِيح والأَعَمَّ
٢٧٧	المقام الأول: أسامي العبادات
٢٧٨	جران النزاع مع إنكار الحقيقة الشرعية
٢٧٩	معنى الصحة والفساد
	ثمرة بحث (الصَّحِيح والأَعَمَّ) التي ذكرها الشيخ الأعظم
٢٨٠	وهي جواز التمسك بالإطلاق وعدمه
٢٨١	بيان ذلك بسند في ذكر صورتين
٢٨٢	تطبيق ذلك على «أقيموا الصلاة»
٢٨٣	مختار المصنّف واستدلّاه
٢٨٤	أدلة القائل بالوضع للصَّحِيح
٢٨٧	توضيح المتن
٢٩٥	وَهُمَّ ودَفَعٌ
٢٩٥	وجود الجامع ضروري على كلّ الأقوال
٢٩٥	تصوير الجامع بناءً على القول بالأَعَمَّ
٢٩٦	القسمان المعروفان للتركيب (الحقيقي والاعتباري)
٢٩٧	تقرير الوهم المذكور
٢٩٨	جواب المصنّف عن الوهم
٢٩٨	جواب ثانٍ عنه ذكره السيد الخوئي

٢٩٩	المقام الثاني: أسامي المعاملات
٣٠٠	توضيح المتن
٣٠٥	تنبيهان
٣٠٥	التنبيه الأول: جريان النزاع في المعاملات
٣٠٥	تحديد المعنى الموضوع له اسم المعاملة
٣٠٦	تحقيق جريان النزاع في المقام
٣٠٧	المصنف من القائلين بالوضع للأعم
٣٠٩	توضيح المتن
٣١٣	التنبيه الثاني: ثمرة النزاع في المعاملات
٣١٣	المعروف أن المعاملات موانع عرقية سابقة
٣١٣	بيان المراد من الصحة في المعاملة
٣١٤	تحقيق جريان الثمرة
٣١٦	توضيح المتن
٣١٩	المقصد الأول: مباحث الألفاظ
٣٢١	تمهيد في المقصود من مباحث الألفاظ
٣٢٢	توضيح المتن
٣٢٥	الباب الأول: المشتق

٣٢٧		مقدمة، مورد البحث في المشتق
٣٢٧		موردان خارجان عن محل النزاع
٣٢٨		القولان الرئيسان في المشتق
٣٢٨		الأول: وضع هيئة المشتق لخصوص المتلبس
٣٢٨		الثاني: وضعها للأعم منه ومما زال عنه التلبس
٣٢٩		تنقيح محل النزاع بذكر أربعة أمور
٣٣٠		توضيح المتن
٣٣٣		الأمر الأول: تنقيح المراد من المشتق
٣٣٣		الشرطان المستهران في المشتق الأصولي
٣٣٤		توضيح مثال (الشجرة المثمرة)
٣٣٥		تعريف المشتق الأصولي
٣٣٦		الأنحاء الثلاثة للمشتق باعتبار المبدأ
٣٣٧		توضيح المتن
٣٤٣		الأمر الثاني: جريان النزاع في اسم الزمان
٣٤٣		الإشكال المعروف في المقام
٣٤٤		جواب المصنف عن الإشكال
٣٤٦		توضيح المتن
٣٤٩		الأمر الثالث: اختلاف المشتقات من جهة المباديء
٣٤٩		رد المصنف على كلام الفاضل التوني

- ٣٥٠ الأنحاء الخمسة للمشتق بلحاظ مبدئه
- ٣٥٠ توضيح ما يترتب على اختلاف مبادئ المشتقات
- ٣٥١ محل لزوم المجازية على رأي المصنّف
- ٣٥٢ توضيح المتن
- ٣٥٧ الأمر الرابع: المراد من لفظ (الحال)
- ٣٥٧ الاحتمالات الثلاثة في المراد منه
- ٣٥٧ الأول: حال النطق (زمان الحال)
- ٣٥٧ الثاني: حال التلبّس
- ٣٥٨ إبطال هذا الاحتمال بوجهين
- ٣٥٩ الثالث: حال النسبة والإسناد
- ٣٥٩ الاحتمال المقبول عند المصنّف من الثلاثة
- ٣٦٠ خروج موردين عن محلّ النزاع
- ٣٦٠ إشارة دقيقة في المراد من (حال التلبّس)
- ٣٦٢ توضيح المتن
- ٣٦٧ مختار المصنّف في ما وُضعت له هيئة المشتقّ
- ٣٦٧ أدلة المصنّف على الوضع للصّحيح
- ٣٦٧ الدليل الأول: التبادر
- ٣٦٨ الدليل الثاني: صحّة السّلب
- ٣٦٨ الدليل الثالث: ارتكاز التضادّ عرفاً

٣٦٩	 بعض أدلة القول بالوضع للأعم
٣٦٩	 منشأ توهم القول بالوضع للأعم أحد أمرين
٣٧١	 توضيح المتن
٣٧٥	 الباب الثاني: الأوامر
٣٧٧	 المبحث الأول: مادة (الأمر)
٣٧٧	 المسألة الأولى: مفاد كلمة (الأمر)
٣٧٨	 الخلاف في علاقة لفظ (الأمر) بالمعاني المتعددة
٣٧٨	 المسلك الأول: الاشتراك اللفظي، وتحت ثلاثة أقوال
٣٧٩	 مختار المصنّف هو القول الثالث
٣٧٩	 استدلال المصنّف لمختاره بهجيين
٣٨٠	 المسلك الثاني: الاشتراك المعنوي
٣٨٢	 توضيح المتن
٣٨٧	 المسألة الثانية: اعتبار العلوّ في معنى (الأمر)
٣٨٧	 أهمّ الأقوال في المسألة ثلاثة
٣٨٧	 أولها: اعتبار العلوّ الواقعي في الطّالب
٣٨٨	 ثانيها: اعتبار الاستعلاء مطلقاً
٣٨٩	 ثالثها: اعتبار الاثنين معاً
٣٩١	 توضيح المتن

- المسألة الثالثة: دلالة لفظ (الأمر) على الوجوب ٣٩٣
- الأقوال في المسألة كثيرة أهمها خمسة ٣٩٣
- الأول: وضع لفظ (الأمر) للطلب الوجوبي ٣٩٣
- الثاني: وضعه لمطلق الطلب بنحو الاشتراك المعنوي ٣٩٣
- الثالث: وضعه للوجوب والنّدب بنحو الاشتراك اللفظي ٣٩٤
- الرابع: وضعه للطلب النّدبي خاصّة ٣٩٤
- الخامس: ظهوره في الوجوب بحكم العقل ٣٩٥
- مختار المصنّف هو القول الخامس ٣٩٥
- توضيح المتن ٣٩٧
- المبحث الثاني: صيغة (الامر) ٤٠١
- المسألة الأولى: معنى صيغة (الامر) ٤٠١
- الخلاف في كيفية استفادة المعاني من الصيغة ٤٠٢
- القول الأول: المذكورات كلّها معانٍ للصيغة ٤٠٢
- القول الثاني: الصيغة مستعملة في النّسبة الطّلبية ٤٠٣
- مختار المصنّف هو القول الثاني ٤٠٣
- توضيح ما ذكره المحقق الأصفهاني ٤٠٤
- تخريج المجازية على القول الثاني ٤٠٥
- توضيح المتن ٤٠٦
- المسألة الثانية: ظهور الصّيغة في الوجوب ٤١١

- ٤١١ هناك مسلكان في معنى الصيغة
- ٤١١ المسلك الأول: ظهور الصيغة في الوجوب، وتحت أقوال
- ٤١١ الأول: أن منشأ الظهور هو الوضع
- ٤١٢ الثاني: أن منشأ الظهور هو الانصراف
- ٤١٣ الثالث: أن منشأ الظهور هو حكم العقل
- ٤١٤ مختار المصنف هو القول الثالث
- ٤١٤ رد الإشكال في «اغْتَسِلْ للجمعة والجنابة»
- ٤١٥ المسلك الثاني: نفي ظهورها في أي معنى
- ٤١٦ توضيح المتن
- ٤٢١ تنبيهان
- ٤٢١ التنبيه الأول: ظهور الجملة الخيرية في الوجوب
- ٤٢١ الخلاف في دلالة الجملة على الطلب في مقامين
- ٤٢١ المقام الأول: الخلاف في أصل ظهور الجملة في الوجوب
- ٤٢١ القول الأول: ظهورها في الطلب كالصيغة
- ٤٢٢ التصويرات الثلاثة لهذا القول
- ٤٢٤ القول الثاني: نفي ظهورها في الطلب
- ٤٢٤ المقام الثاني: أن الطلب معنى حقيقي أو مجازي
- ٤٢٦ توضيح المتن
- ٤٢٩ التنبيه الثاني: ظهور صيغة (الأمر) بعد الحظر

- ٤٢٩ الأقوال في المعنى الظاهر من الصيغة كثيرة
- ٤٢٩ الأول: بقاء ظهورها في الوجوب
- ٤٣٠ الثاني: ظهورها في الإباحة الخاصة
- ٤٣٠ الثالث: ظهورها في مجرد الترخيص
- ٤٣١ استدلال المصنّف للقول الثالث المشهور
- ٤٣١ جواب صاحب الكفاية عن الأقوال الثلاثة الأولى
- ٤٣٢ الرابع: ظهورها في نفس الحكم السابق
- ٤٣٢ تفصيل العضلي في داخل هذا القول
- ٤٣٣ الخامس: إجمالها وعدم ظهورها في شيء
- ٤٣٥ توضيح المتن
- ٤٣٩ المسألة الثالثة: التعبدية والتوصلية
- ٤٣٩ بعض إطلاقات التعبدية والتوصلية
- ٤٤١ تحرير محل النزاع بذكر أربعة أمور
- ٤٤١ الأمر الأول: منشأ النزاع وتحريره
- ٤٤١ أنواع التقابل الأربعة المعروفة
- ٤٤٢ الأقوال في نوع التقابل بين الإطلاق والتقييد
- ٤٤١ الأقوال في مقتضى الأصل اللفظي
- ٤٤٣ الأول: المنع من وجود أصل لفظي
- ٤٤٤ الثاني: انعقاد الإطلاق المنتج للتوصلية

٤٤٤	الثالث: انعقاد الإطلاق المنتج للتعبدية
٤٤٤	الخلاف في مقتضى الأصل العملي
٤٤٥	القول الأول: جريان أصالة الاشتغال
٤٤٥	القول الثاني: جريان أصالة البراءة
٤٤٦	توضيح المتن
٤٥٣	الأمر الثاني: محل الخلاف من وجوب قصد القربة
٤٥٣	الخلاف في إمكان أخذ قصد القربة في المتعلق
٤٥٣	القول الأول: إمكان أخذه في المتعلق
٤٥٤	القول الثاني: استحالة أخذه فيه
٤٥٤	الخلاف في أخذ شيء منها بالفعل وعدمه
٤٥٤	القول الأول: الجزم بعدم أخذ شيء منها
٤٥٤	القول الثاني: عدم الجزم بذلك
٤٥٥	الأمر الثالث: الإطلاق والتقييد في التقسيمات الأولية للواجب
٤٥٥	الفرق بين التقسيم الأولي والتقسيم الثانوي
٤٥٦	أنحاء الواجب باعتبار الأحوال التي يمكن عروضها عليه
٤٥٦	الكلام في مرحلة الإثبات
٤٥٦	توضيح المتن
٤٦٥	الأمر الرابع: الإطلاق والتقييد في التقسيمات الثانوية للواجب
	الخلاف في إمكان تقييد الواجب بغير طارئ عليه بعد

٤٦٥	تعلّق الوجوب به وعدم إمكانه
٤٦٥	القول الأول: استحالة تقييده بذلك
٤٦٥	الوجه في استحالة تقييد المتعلّق بقصد القرّبة
٤٦٦	القول الثاني: إمكان التقييد
٤٦٨	توضيح المتن
٤٧١	بيان مختار الصنف
٤٧١	في تحديد الأصل عند الشكّ مسلكان
٤٧١	المسلك الأول: التبعديّة، وتحت أقوال
٤٧١	الأول: التمسك بالإطلاق اللفظي
٤٧٢	الثاني: التمسك ببعض الأدلة الثبوتية
٤٧٢	الثالث: التمسك بالأصل العملي
٤٧٢	الرابع: التمسك بـ (تمّم الجعل)
٤٧٣	المسلك الثاني: التوصلية، وتحت أقوال
٤٧٤	القول الأول: التمسك بالإطلاق اللفظي
٤٧٤	القول الثاني: التمسك بالأصل العملي
٤٧٤	القول الثالث: التمسك بالإطلاق المقامي
٤٧٥	أهمّ الفوارق بين الإطلاق اللفظي والإطلاق المقامي
٤٧٦	توضيح المتن
٤٨١	فهرس الموضوعات التفصيلي